

١٠/٢/٢٠١٩

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاقية تعاون في مجال النقل البحري والملاحة والموانئ البحرية

التجارية مبرمة في 23 مارس 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة جمهورية السودان

فصل وحيد :

تمّ الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والملاحة والموانئ البحرية التجارية، الملحة بهذا القانون الأساسي والمبرمة بالخرطوم في 23 مارس 2017، بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية السودان.

١٠/٢/٢٠١٩

وثيقة شرح الأسباب

لاتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والملاحة والموانئ البحرية بين تونس والسودان

في إطار تنمية العلاقات البحرية الثانية مع البلدان العربية والإفريقية وقصد البحث عن أسواق جديدة للصادرات التونسية و دعم و تسهيل الإستثمارات المتبادلة و نقل البضائع بين تونس و السودان،

ورغبة من الجانب التونسي والجانب السوداني في تنظيم العلاقات البحرية بين البلدين وتبادل التجارب والخبرات في مجال النقل البحري والموانئ،

تم إعداد مشروع إتفاقية تعاون في مجال النقل البحري و الملاحة و الموانئ البحرية التجارية بين تونس و السودان و تهدف هذه الإتفاقية خاصة إلى :

- المساهمة في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتنظيم العلاقات البحرية بينهما وتطويرها والتنسيق في مجال الحركة البحرية التجارية.
- تبادل الخبرات وتنمية التعاون المشترك في مجال بناء وإدارة وتشغيل الموانئ .
- تبادل المعلومات حول حركة الملاحة البحرية بالبلدين ومراقبة السفن والتنسيق في القيام بالتحقيقات البحرية عندما تكون سفن أحد الطرفين معنية بذلك.
- تبادل التجارب في مجال تطبيق الإنفaciات الدولية التي تهم سلامة وأمن الملاحة البحرية ومقاومة التلوث والشغل البحري.
- التعاون في مجال التدريب وتأهيل بحارة وضباط البحرية التجارية.
- تنسيق المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الإقليمية والدولية.
- تذليل جميع العوائق والصعوبات التي تحول دون تنمية النقل البحري بين البلدين.

كما نص الفصل الثالث عشر من هذه الإتفاقية على إحداث لجنة فنية مشتركة تجتمع بصفة دورية بالتداول بالبلدين لوضع برنامج عمل بين السلطات البحرية لتطبيق إجراءات هذه الإتفاقية وإقتراح المشاريع المشتركة وإيجاد الحلول في صورة حدوث أي خلاف حول تطبيق أحكام هذه الإتفاقية.

و تم إمضاء هذه الإتفاقية يوم 23 مارس 2017 بالخرطوم بمناسبة انعقاد الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة التونسية السودانية.

وتجدر الإشارة إلى أن التعاون في مجال النقل البحري والموانئ البحرية التجارية مع السودان يمكن أن يمثل عنصرا هاما للاستفادة من تجربة هذا البلد خاصة في مجال إنجاز وإستغلال الميناء بالمياه العميقه الذي أنجزه السودان (Port Soudan) وباعتبار موقعه الإستراتيجي الذي يفتح على بلدان الشرق الأوسط والشرق الأقصى والساحل الشرقي لإفريقيا عبر البحر الأحمر.

و يهدف مشروع هذا القانون إلى المصادقة على هذه الإتفاقية.